

رئيس الوزراء يعلن اعتماد 66 تدخلاً عاجلاً لدعم المناطق المستهدفة يبدأ تنفيذها خلال أيام

* مجلس الوزراء يحذّر من استمرار الأوضاع الإنسانية الكارثية في غزة مع اقتراب دخول الحرب على القطاع عامها الرابع *شدد على ضرورة ضمان وصول المساعدات الإنسانية بما فيها الخيام مجاناً إلى الأسر النازحة ومنع بيعها أو المتاجرة بها *ناقش بالقراءة الأولى مشروع القرار بقانون العفو العام للتقليل من الدعاوى الجزائية المنظورة أمام المحاكم ومشروع نظام استخدام الدراجات والسكوترات الكهربائية

حد لـ الوضع الإنساني الكارثي في قطاع غزة، داعياً إلى توحيد هذه المواقف وترجمتها إلى إجراءات دولية فاعلة وعاجلة، تكفل إدخال المساعدات الإنسانية، وإنهاء الحصار والتجويع، وتوفير الحماية للمدنيين.

إلى ذلك، ناقش مجلس الوزراء بالقراءة الأولى مشروع القرار بقانون العفو العام، الذي سيكون عند صدوره بمثابة أول قانون للعفو العام في فلسطين منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

ويحدد القانون الجرائم المشمولة به وشروط تطبيقه واستثناءاته، ومن شأنه أن يُنهي الدعاوى الجزائية المنظورة أمام المحاكم في الجرائم التي يشملها، وأن يخفف من عدد الدعاوى الجزائية المنظورة، وبما لا يمس بحق المتضررين في المطالبة بالتعويض أو تنفيذ الأحكام المدنية الصادرة لهم.

كما ناقش المجلس بالقراءة الأولى أيضاً مشروع نظام استخدام الدراجات والسكوترات الكهربائية، وأهمية تنظيم هذا القطاع قانونياً في ظل تنامي هذا القطاع، وبما يضمن أهلية الاستخدام وتهيئة أماكن ملائمة لاصطفافها وحركتها بالتنسيق مع الهيئات المحلية ومختلف الجهات الشريكة، وبما يعالج المخاطر المتصاعدة بفعل سوء الاستخدام، أو غيرها من المخاطر على السلامة العامة.

إلى ذلك، اعتمد المجلس توصيات الفريق الوطني لمتابعة ملف المفقودين والمختفين، بما يحدد اختصاص الفريق ونطاق عمله نظراً لأهمية هذا الملف وانعكاسه على حياة آلاف الأسر والعائلات.



مجاناً إلى الأسر النازحة والمتضررة في قطاع غزة، ومنع بيعها أو المتاجرة بها، معبّراً عن رفضه لتكرار هذه الحوادث، إلى جانب حوادث أخرى جرى توثيقها، تهدف إلى منع أو تعطيل موظفي المؤسسات الحكومية من القيام بدورهم في خدمة أبناء شعبنا في القطاع.

كما ردّب مجلس الوزراء بالمواقف الداعمة لشعبنا التي عبّرت عنها غالبية دول العالم من على منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي ركّزت على الحاجة لوضع

وفي سياق آخر، مع اقتراب دخول الحرب على قطاع غزة لسنيتها الرابعة، حذّر مجلس الوزراء من استمرار الأوضاع الإنسانية الكارثية في القطاع، في ظل تواصل القصف والتجويع والحصار، وما يرافقهما من ظروف معيشية قاسية، واستمرار أزمة سوء التغذية خاصة في صفوف الأطفال وكبار السن.

وفي السياق ذاته، شدد المجلس على ضرورة ضمان وصول المساعدات الإنسانية، بما فيها الخيام والشوادر،

رام الله- الحياة الجديدة- أعلن رئيس الوزراء محمد مصطفى البدء بتنفيذ 66 تدخلاً حكومياً لدعم المناطق المستهدفة، بما يشمل ذلك من تقديم دعم مالي، استجابة للمطالب الملحة والضرورية التي تقدمت بها المجالس المحلية والمواطنون، خلال الجولات الوزارية التي شملت مختلف المناطق المستهدفة للاطلاع على احتياجاتها وتعزيز صمودها، مؤكداً ضرورة كثيف الزيارات التفقدية خلال الأسابيع المقبلة، في ضوء التطورات الميدانية وتساعد وتيرة الاعتداءات على القرى والبلدات الفلسطينية.

وتمنّى رئيس الوزراء خلال كلمته في افتتاحية جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية، أمس الثلاثاء، صمود أبناء شعبنا في مواجهة اعتداءات جيش الاحتلال وعصابات المستوطنين، مشيداً في الوقت ذاته بتكاتف مختلف مكونات المجتمع، وبالدعم الذي تقدمه المؤسسات الدولية الشريكة والمتضامنين الأجانب والمجتمع المدني والقطاع الخاص في مساندة المواطنين، وتعزيز قدرتهم على مواجهة هذه المرحلة الصعبة.

وتطرق مصطفى بحسب البيان الصادر عن مركز الاتصال الحكومي، إلى ما قدمته الحكومة عبر وزارة الحكم المحلي وصندوق البلديات ومختلف المؤسسات الشريكة خلال العامين الماضيين، خاصة تنفيذ أكثر من 1661 مشروعاً وتدخلًا بتكلفة تُقدّر بنحو 1.3 مليار شيقل، شملت مشاريع للبنية التحتية، وأعمالاً للاستجابة الطارئة شملت مختلف البلديات والمجالس القروية.

شاهين تبحث مع ممثل برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي تعزيز الدعم لشعبنا

مجاللات إزالة الركام، وإدارة النفايات، والمياه والصرف الصحي، والمأوى المؤقت، واستعادة سبل العيش.

وأكدت شاهين أهمية تعزيز الدعم في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، للمؤسسات والمجتمعات المتضررة.

من جانبه، أكد سيلبيرس التزام البرنامج بمواصلة دعم ومساندة الشعب الفلسطيني، مطالعاً الوزيرة على آخر تحركات ومشاريع البرنامج، معرباً عن تقديره لدعم الوزارة على المستويين الدبلوماسي والعلمي.

وأكد أهمية تعزيز التعاون والتنسيق مع الوزارة والمؤسسات الفلسطينية، وجاهزية البرنامج لتقديم الدعم في العملية الانتخابية الفلسطينية.

رام الله- الحياة الجديدة- بحثت وزيرة الخارجية والمغتربين فارسين شاهين، أمس الثلاثاء، مع الممثل الخاص للمدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فلسطين جاكو سيلبيرس، سبل تعزيز التعاون والدعم للشعب الفلسطيني، ومستجدات عمل البرنامج في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك بحضور الوكيل المكلف بالشؤون السياسية عمر عوض الله.

وتمنّت الوزيرة جهود البرنامج، مؤكدة أنه يشكل شريكاً رئيسياً في غزة، في ظل الاحتياجات الإنسانية والتنمية الجسيمة، خاصة مع اقتراب فصل الشتاء واستمرار معاناة آلاف الفلسطينيين دون مأوى، مشددة على ضرورة زيادة الدعم في

الميمي: جهود حثيثة لتعزيز مصادر المياه

وتأهيل الشبكة وتحسين التزويد المائي في إدنا

وأوضح الميمي إمكانية الاستفادة من قرار مجلس الوزراء الخاص بإعادة تأهيل شبكات المياه وآلية النقص المعتمدة، بما يفتح المجال أمام البلدية لتنفيذ أعمال التأهيل اللازمة، ومعالجة قدم الشبكة ورفع كفاءة توزيع المياه.

وأكد الميمي أهمية مواصلة التنسيق مع بلدية إدنا، وتكامل الجهود لمعالجة احتياجاتها المائية، وتعزيز مصادر المياه وتأهيل الشبكة، بما يدعم تحسين التزويد المائي للمواطنين واستدامته.

وأكدت بلدية إدنا متابعتها الجادة لملف التعديلات على خطوط المياه، مشيرة إلى عدم وجود تعديلات حالياً على خطوط المياه في المنطقة، بما يعزز حماية الشبكة والحفاظ على كميات المياه المخصصة للبلدة.

رام الله- الحياة الجديدة- أكد رئيس سلطة المياه زياد الميمي أن سلطة المياه تبذل جهوداً حثيثة لتحسين التزويد المائي في بلدة إدنا، من خلال العمل على تأهيل الخط المغذي للمنطقة من وصلة ترقوميا وإنشاء وصلات جديدة، إلى جانب تأهيل شبكة التوزيع ورفع كفاءتها، بما يساهم في تعزيز مصادر المياه وتحسين مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين.

جاء ذلك خلال لقاء الوزير رئيس بلدية إدنا رزق طميزي، بحضور نائب رئيس البلدية شوقي الجياوي، وعضوي المجلس البلدي أحمد سليمية ومحمد الطميزي، ومدير دائرة خدمات التحصيل في سلطة المياه عماد عبده، حيث جرى بحث واقع التزويد المائي في البلدة واحتياجاتها، في ظل محدودية كميات المياه وقدم شبكة التوزيع.

مجلس حقوق الإنسان يناقش قاعدة

البيانات للشركات العاملة في المستوطنات

إطلاق النار، وإدخال المساعدات، ووقف عريضة المستوطنين في الضفة الغربية والاعتداءات على المواطنين، والاستمرار في بناء المستوطنات وحجز الأموال الفلسطينية. وطالبت الدول بضرورة احترام حقوق الإنسان ووقف الانتهاكات من قبل قوة الاحتلال، مؤكدة أن المسألة والمحاسبة هما الطريق لتحقيق العدالة.

كما عبّرت معظم الدول والمجموعات عن دعمها لحقوق الشعب الفلسطيني وممارسة حقه في تقرير المصير.

وقد تدخلت مجموعة من المنظمات غير الحكومية، التي تحدثت عن الانتهاكات اليومية وضرورة إعمال مبدأ المحاسبة وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

جنيف- وفا- ناقش مجلس حقوق الإنسان تقرير المفوض السامي حول تحديث قاعدة البيانات للشركات العاملة في المستوطنات، وحالة حقوق الإنسان تحت البند السابع، حيث أدلت المجموعات الجغرافية والسياسية ومعظم الدول الأعضاء والمراقبة في المجلس بمداخلات أشارت في مجملها إلى ضرورة وقف عمل الشركات في المستوطنات، لمخالفة ذلك لحقوق الإنسان.

وتحدثت الدول عن الواقع المأساوي في قطاع غزة، واستمرار الحصار والاستهداف والقتل على مدار الساعة منذ إعلان شرم الشيخ في تشرين الأول/ أكتوبر العام الماضي، وطالبت معظم المداخلات بضرورة وقف

وزارة الزراعة ومركز أبحاث الأراضي يطلقان مشروعاً بـ3.5 مليون شيقل لتعزيز صمود المزارعين



رام الله- الحياة الجديدة- أطلقت وزارة الزراعة، بالشراكة مع مركز أبحاث الأراضي، أمس الثلاثاء، مشروع «تعزيز القدرة على التكيف المناخي والزراعة المستدامة من خلال التنمية المتكاملة لموارد المياه في السفوح الشرقية»، بقيمة إجمالية تبلغ نحو 3.5 مليون شيقل، بهدف تعزيز قدرة المجتمعات الزراعية في المناطق المستهدفة على التكيف مع آثار التغير المناخي وشح المياه، وتحسين الإدارة المستدامة للمياه والأراضي الزراعية بدعم خارجي.

وجرى إطلاق المشروع في مقر وزارة الزراعة بمدينة رام الله، بحضور وزير الزراعة رزق سليمية، والقنصل الإسباني لدى دولة فلسطين السفير خافيير غوتيريز، ومدير المشاريع والبرامج خيسوس، ومدير عام مركز أبحاث الأراضي محمد حساسنة، ونائبه للعلاقات الدولية وتجنيد الأموال محمد اسليمية، ووكيل الوزارة بدر الحوامدة، إلى جانب الوكلاء المساعدين والمديرين العاملين في الوزارة وعدد من ممثلي الجهات ذات العلاقة.

وأكد سليمية أن الاستثمار في المياه والأراضي والزراعة الذكية مناخياً يمثل أولوية لتعزيز صمود المزارعين، مشيراً إلى أهمية تطوير الموارد الطبيعية وتحسين كفاءة استخدامها، بما يدعم الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي ويعزز قدرة المجتمعات الزراعية على مواجهة آثار التغير المناخي وشح المياه.

ويُنَفَّذ المشروع خلال الفترة 2026-2028، ويشمل إجراء الدراسات والمسوح وتحديد الاحتياجات في المناطق المستهدفة، وإنشاء وتأهيل آبار جمع المياه وخزانات حصاد المياه، وتأهيل الينابيع وتوفير خزانات مياه للأسر الزراعية، إلى جانب تطوير وتأهيل نحو 200

دونم من الأراضي الزراعية المروية، وتنفيذ أنشطة لتحسين كفاءة استخدام مياه الري.

كما يتضمن المشروع تدريب نحو 510 مزارعين على الإدارة المستدامة للمياه والممارسات الزراعية الذكية مناخياً، وتنفيذ المدارس الحقلية والأنشطة الإرشادية والتوعوية، إلى جانب بناء قدرات موظفي وزارة الزراعة ومركز أبحاث الأراضي في مجالات إدارة المياه والزراعة الذكية مناخياً.

وفي الجانب الرقمي، يعمل المشروع على تطوير قاعدة بيانات زراعية رقمية ولوحة متابعة للبيانات والمؤشرات الزراعية والمائية،

وتحديث البيانات واستخدامها في التخطيط والمتابعة واتخاذ القرار، بما يساهم في تحسين إدارة الموارد الطبيعية وتعزيز كفاءة العمل الزراعي.

ومن المتوقع أن يساهم المشروع في تحسين قدرة المجتمعات الزراعية على التكيف مع آثار التغير المناخي وشح المياه، ورفع كفاءة إدارة واستخدام الموارد المائية الزراعية، وتحسين إنتاجية واستدامة الأراضي المروية، وزيادة تبني المزارعين للممارسات الزراعية المستدامة والذكية مناخياً، وتعزيز قدرات المؤسسات الزراعية في إدارة المياه والبيانات والتخطيط.

«المنظمات الأهلية» تستنكر الإجراءات بحق المثلية

الهولندية في رام الله وتطالب بمقاطعة شاملة للاحتلال

تتهمها بارتكابها يمثل، وفق موقفها، تهديداً للأمن والسلام الدوليين. و ثمنت الشبكة الإجراءات الهولندية، وأكدت وقوفها إلى جانب المثلية الهولندية في رام الله ورفضها استهدافها، داعية دول الاتحاد الأوروبي إلى تبني موقف موحد للضغط على إسرائيل للتراجع عن إجراءاتها، والتي اعتبرتها مخالفة للأعراف الدبلوماسية، ومحاولة للحد من تنامي الحملات الدولية المساندة للشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، التي قالت الشبكة إنها تكفلها القرارات الدولية.

وأكدت الشبكة أن تصاعد المواقف الدولية وحملات المقاطعة يعكس، من وجهة نظرها، أهمية الحراك الدولي المناهض للسياسات الإسرائيلية، ودعت إلى ترجمة المواقف والأنشطة الشعبية في عدد من الدول إلى قرارات وإجراءات رسمية، وصولاً إلى فرض مقاطعة دولية شاملة على إسرائيل.

كما طالبت بوقف العمل باتفاقيات التبادل التجاري مع إسرائيل، ولا سيما الاتفاقيات ذات الصلة بالمجالات العسكرية والأمنية، وسحب الاستثمارات منها، معتبرة أن استمرار هذه العلاقات في ظل الانتهاكات التي

وانتهكات إسرائيلية بحق المدنيين في قطاع غزة، وممارسات في الضفة الغربية والقدس قالت إنها ترقى إلى جرائم حرب، بما فيها التهجير والتطهير العرقي.

واعتبرت الشبكة أن الإجراءات الإسرائيلية تأتي في سياق تصعيد متصل بالعزلة الدولية التي تواجهها إسرائيل، واتساع نطاق حملات المقاطعة، إلى جانب خطوات اتخذتها دول عدة تجاه منتجات المستوطنات والمستوطنين، من بينها وضع علامات على منتجات المستوطنات ومنع دخولها، وفرض قيود على دخول مستوطنين

رام الله- الحياة الجديدة- استنكرت شبكة المنظمات الأهلية بشدة الإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال بحق المثلية الهولندية في رام الله، والمتمثلة في وفق بيان للشبكة، في قرار وزير الخارجية الإسرائيلي جديعون ساعر سحب الصفة الدبلوماسية من موظفي المثلية، ومنحهم مهلة أسبوع لإغلاق المكتب.

وقالت الشبكة إن القرار جاء رداً على قرار صادر عن القضاء الهولندي بمنع دخول منتجات وبضائع المستوطنات إلى الأسواق الهولندية، في ظل ما وصفته بجرائم

وانتهكات إسرائيلية بحق المدنيين في قطاع غزة، وممارسات في الضفة الغربية والقدس قالت إنها ترقى إلى جرائم حرب، بما فيها التهجير والتطهير العرقي.

واعتبرت الشبكة أن الإجراءات الإسرائيلية تأتي في سياق تصعيد متصل بالعزلة الدولية التي تواجهها إسرائيل، واتساع نطاق حملات المقاطعة، إلى جانب خطوات اتخذتها دول عدة تجاه منتجات المستوطنات والمستوطنين، من بينها وضع علامات على منتجات المستوطنات ومنع دخولها، وفرض قيود على دخول مستوطنين